



## تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي في مصر

إعداد/ مصطفى عماد

سلمى عادل





## تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي في مصر

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسة أهلية- مشهرة برقم 6337 لسنة 2005 - غير حزبية

لا تهدف إلى الربح يخضع نظامها الأساسي للقانون رقم 149 لسنة 2019 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الإلكتروني: <https://www.fdhrd.org/>



ALL RIGHTS RESERVED- 2022 ©

FDHRD





## المقدمة

يُعد الأمن الغذائي هو الحق في الغذاء؛ أحد أهم الحقوق الأساسية التي يجب على الدولة أن توفرها للشعب، إذ يُعد الحق في الغذاء عاملاً جوهرياً لحياة كريمة وحيويًا لإعمال العديد من الحقوق الأخرى مثل الحق في الصحة والحياة. لا يستمد الغذاء أهميته من كونه يساعد في البقاء على قيد الحياة، إنما أيضًا بسبب دوره في الإنماء الكامل لقدرات المرء الجسدية والعقلية.

وفي عصرنا الحالي أصبحت تتشابك جميع الأزمات في العالم، فلا يمكن أن يتأثر شخص واحد أو دولة واحدة أو حتى قطاع واحد داخلها جراء أزمة ما. صارت التبادلية التجارية هي شريان ونمط الحياة لجميع شعوب العالم. ولقد صاحب انتشار جائحة كورونا في كل دول العالم ركود اقتصادي وتراكم للديون وعجز في الموازنات، وحينما بدأت ظروف العالم بالاستفاقة من تداعيات الأزمات الصحية والاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا، اصطدمت الآمال في صباح الرابع والعشرين من فبراير على أخبار الحرب الروسية الأوكرانية.

ترتبت على تلك الحرب الكثير من الأزمات الاقتصادية العالمية مثل ارتفاع أسعار النفط والبترو، علاوة على ذلك، تأثرت الدول التي تستورد المنتجات والمواد الغذائية من روسيا وأوكرانيا بشكل كبير في ظل قرار الدولتين بوقف تصدير القمح والحبوب نظراً لاعتبارهم المصدرين الرئيسيين للعالم. هذا يتزامن مع التحذيرات التي تطلقها ال"فاو" بشأن تهديدات الأمن الغذائي العالمي للأجيال القادمة، وتقارير الأمم المتحدة التي تؤكد زيادة الأشخاص الذين يعانون من انعدام الغذاء سنوياً

وبالتالي، تجد مصر نفسها في أزمة بخصوص أمنها الغذائي في ظل الانفجار السكاني والضغط المستمر على الموارد ومحاولات الخروج الآمن من تداعيات جائحة كورونا، وهو ما يضع على الحكومة ثقلًا في توفير هذا العجز القائم في المواد الغذائية الأساسية والتكميلية والبديلة كونها أكبر الدول استيراداً للقمح في العالم.

## مصر في مؤشر الأمن الغذائي

يُعد الأمن الغذائي ذو أهمية استراتيجية في قضايا الأمن القومي المصري، كما إنه يرتبط بشكل مباشر بالتنمية الاقتصادية، وتعزيز أهداف التنمية المستدامة 2030، ويزداد أهمية في النص الدستوري للمادة (79): "لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكاف، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة. كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال."



تواجه الدولة المصرية الكثير من التحديات في طريق تحقيقها للأمن الغذائي وتأمين الحق في الغذاء لجميع الشعب. وطبقاً لمؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) التابع لمركز أيكو نمست ايمباكت، احرزت مصر 100/60.8 درجة واحتلت المركز الـ62 عالمياً من أصل 113 دولة، بقدرة على تحمل التكاليف (66.5%)، ومعدل إتاحة المواد الغذائية (60%)، ونسبة الجودة والأمان (60.7%)، كما أشار لمعدل الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود (52%).

ومن خلال المؤشر، نجد أن مصر تقع في وسط الترتيب عن مؤشر عام 2020 حينما احرزت 61.1 درجة. وأوضح المؤشر للعام 2021 أربع نقاط قوة في ترتيب مصر، وهي: التغيير في متوسط تكاليف الطعام، وبرامج شبكات الأمان الغذائي، وتوافر المغذيات الدقيقة، وسلامة الغذاء. بينما شملت نقاط الضعف: التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية، والمعايير الغذائية، والتنوع الغذائي.

وبالتالي، نجد أن مصر لا تعاني من انعدام الأمن الغذائي بنوعيه المزمّن والعابر الذي يترتب عليه بعض المشاكل مثل تدهور صحة الأطفال، والضغط على الأراضي الزراعية، ونقص السلع الغذائية وارتفاع أسعارها. ولكن ما تعانيه مصر هو تضائل الاكتفاء الذاتي أو الفجوة الغذائية (الفرق بين الانتاج والاستهلاك) من بعض المنتجات والمحاصيل الزراعية التي تجبر الدولة على الاستيراد من الخارج لتغطية العجز. لذلك، يتأثر تحقيق الأمن الغذائي المصري بالاعتماد على الخارج، مما يتسبب في تفاقم مشكلات دعم الغذاء والتي ترتبط بالعجز في ميزان المدفوعات واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي، وعليه فلا يمكن النظر إلى قضية الغذاء في مصر بمعزل عن قضية الغذاء على الصعيد الإقليمي والعالمي والأزمات الاقتصادية. وتنقسم التحديات للأمن الغذائي المصري إلى التحديات الداخلية والتحديات الخارجية:

## 1- التحديات الداخلية

### أ) الزيادة السكانية

تعاني مصر من زيادة عدد المواليد عن عدد الوفيات، بمعدل 1.9% سنوياً في 2020 وأحياناً أخرى يزداد إلى 2.8% كما حدث في (1987 طبقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء). ويعيش الشعب المصري فقط على حوالي خمس مساحة مصر الجغرافية على ضفاف النيل ما يسميه البعض الشريط الأخضر. ويرتبط الأمن الغذائي بعلاقة عكسية مع الزيادة السكانية، فكلما زاد معدل التضخم السكاني كلما تأثر الأمن الغذائي بالسلب نتيجة لارتفاع الطلب على المواد الغذائية والضغط عليها وعدم كفايتها مما يهدد الأمن الغذائي، وتضطر الدولة لسد الفجوة الغذائية بالاستيراد من الخارج.



## ب) تجريف الأراضي الزراعية

نتيجة الزيادة السكانية وانحصار المساحات العمرانية في الحضر والريف، تعرضت الأراضي الزراعية المصرية للتعدى عليها بالبناء وإقامة المنازل الغير مرخصة. مما ترتب عليه فقدان قدرات مصر الزراعية لحوالي 90 مليون فدان منذ عام 2011. بالإضافة لما سبق، تلعب التغيرات المناخية واختلاف درجات الحرارة دوراً في التقليل من الإنتاج الزراعي؛ حيث قل إنتاج الزيتون في موسم 2021 بنسبة 60% إلى 80% وفقدت مصر موقعها كأكبر مصدر للزيتون في العالم. أيضاً اخسرت الدولة ما يقرب من 25% من محصول المانجو خلال نفس الموسم، ومن المتوقع أن يقل محصول القمح بنسبة 18% إذا زادت درجة الحرارة درجتين، ويقل محصول الذرة الشامية 19% إذا ارتفعت درجة الحرارة 3.5 درجة، وتوقعات بانخفاض انتاج الأرز بمعدل 11%، وذلك بحلول عام 2050 (طبقاً لبيانات مركز البحوث الزراعية لعام 2021).

## ج) ارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات

يرتبط ارتفاع أسعار السماد والمبيدات في الأسواق العالمية بارتفاع تكلفة الغذاء على المستهلك ويقلل من كمية الغذاء التي كانت في متناول اليدين. تنتج مصر سنوياً ما يقرب إلى 21 مليون طن سنوياً، ويكتفي السوق المحلي بحوالي 30%-55%، وتقوم الدولة بتصدير الفائض. ولكن مع ازدياد الطلب على الأسمدة والمبيدات في الأسواق والجمعيات التعاونية وكذلك الأسواق العالمية، ارتفع سعر تكلفة الطن من السماد لثلاثة أضعاف. على سبيل المثال، ارتفع ثمن الطن من السماد الأزوتي في الأسواق الخارجية العام الماضي إلى 14 ألف جنيه مصري، بينما في السوق المحلي 2500 جنيه؛ وهو ما شجع المصانع والشركات على التصدير بدلاً البيع محلياً، ودفع الغرامة التي تقرها وزارة التجارة نظراً لتحقيقهم فائض ربح أكبر بكثير.

ومنذ مطلع العام الحالي (2022) ارتفعت اسعار الأسمدة بنسبة 25%، أي أن أسعار الأسمدة الحرة من المصانع إلى الوكلاء والموزعين سجلت 8800 جنيه بسعر المصنع لطن اليوريا و8600 جنيه لطن النترات ومن المتوقع أن يصل للمزارع بسعر 10 آلاف جنيه للطن الواحد بما يعادل 500 جنيه للشيكارة الواحدة.

ومن ناحية أخرى، تؤثر هذه المواد على التوازن البيولوجي، والبيئة المحيطة بالإنسان، وربما تتسبب بتلويث إمدادات المياه. وارتبطت المزروعات التي اعتمدت على الأسمدة والمبيدات، بتعرض الإنسان لإصابات قاتلة في السنوات الأخيرة، لعل أبرزها السرطان. كما أن المزارعين الذين يتعرضون لكميات عالية من المبيدات، معرضون أكثر للإصابة بأنواع من السرطان، ومن تلك الأمراض، التي تهدد أولئك المزارعين أكثر من الأشخاص العاديين، الأورام اللمفاوية وسرطان الجلد والدماغ والبروستات.



كذلك تحدث العديد من الفلاحين في مصر عن تلف 60% من محاصيلهم في بعض المناطق بسبب استعمال مبيدات وأسمدة غير صالحة للزراعة. وهو ما يؤثر بالسلب على التربة وحياء المزارعين من جهة والأمن الغذائي في مصر من جهة أخرى.

## 2- التحديات الخارجية

### أ) أزمة سد النهضة

تمثل أزمة سد النهضة أكبر عقبة وجودية في تحقيق الأمن البشري والمائي والغذائي في مصر، نظراً لانتقاص من نصيب المياه المصري وكذلك نقص الموارد الطينية الغنية التي تزحف في جريان مسرى مياه النيل. ونظراً إلى أن الزراعة تستهلك نحو 80% من موارد المياه في مصر، فإنها ستكون القطاع الأكثر تضرراً من انخفاض إمدادات المياه، الأمر الذي يتفاقم في حال ملء السد في سنوات الجفاف. إذا انخفضت مستويات مياه النيل المتدفقة إلى مصر بمقدار 1 مليار متر مكعب فقط سيؤدي إلى فقدان 290 ألف شخص لوظائفهم، وتدهور 130 ألف هكتار من الأراضي، وزيادة الواردات الغذائية بقيمة 150 مليون دولار أمريكي، وتكبد قطاع الانتاج الزراعي خسارة تبلغ 430 مليون دولار أمريكي. وذلك طبقاً للمركز القومي لبحوث المياه.

وفي تصريح سابق لوزير الري المصري محمد عبد العاطي، قال "إن عدم وصول مصر لاتفاق مع إثيوبيا حول سد النهضة، سيؤثر سلبيًا على الأمن الغذائي المصري، وأن السد قد يخفض حصة مصر من المياه بنسبة 2%، مما يهدد بربو 200 ألف فدان، وحدث مشاكل لما يوازي مليون أسرة تقريباً."

بالإضافة لما سبق، السياسة الاستهلاكية للمياه في مصر أصبحت تحتاج للتعديل وإعادة النظر في البدائل الحديثة للري والزراعة.

### ب) أسعار النفط

كلما زادت الأسعار العالمية للنفط والبتروول كلما تأثر الأمن الغذائي بالسلب، حيث ارتفاع تكلفة السلع الغذائية المستوردة من الخارج، وكذلك ارتفاع تكلفة نقلها داخل الحدود المحلية من ناحية. ويتسبب ذلك وصول معدلات التضخم إلى مستويات كبيرة مما يترتب عليها ارتفاع تكلفة صناعة المواد الغذائية وتحويل المواد الأولية المحلية.



## ج) الأزمات العالمية

يتأثر الأمن الغذائي في مصر بالأحداث والأزمات العالمية مثل انتشار جائحة كوفيد-19 والحروب الدولية وغير الدولية والأزمات الاقتصادية. ففي ظل تفشي جائحة كورونا في كل دول العالم أكدت منظمة (الفاو) أن التداعيات الصحية والاجتماعية والصحية الناتجة كان لها تأثير مباشر على توافر الأغذية، وإمكانات الحصول عليها، واستخدامها والبعد التغذوي لها، واستقرار إمداداتها وبشكل خاص في الدول النامية. ونجد أن الجائحة لها انعكاسات على القضاء على الجوع ومكافحة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في مصر في ظل تقييد حركة التجارة العالمية ومنع الدول تصدير بعض المنتجات الغذائية لمواجهة المصير المجهول للعالم.

وغير ذلك، تباطئت معدلات التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 2020-2022، وتراجعت تحولات المصريين بالخارج بعدما فقد عدد منهم لوظائفهم وتأخير دفع رواتبهم، بالإضافة إلى انسحاب الاستثمارات الأجنبية وقلة العملات الأجنبية والاحتياط النقدي وفقد قطاع الفلاحين والزراعة المصري الكثير من العمال وأصحاب الأراضي والتجار. وفي ضوء هذه التأثيرات؛ فقد أشار نموذج المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أن كل 1% تراجع للنمو الاقتصادي العالمي قد يتبعه ارتفاع في عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر أو في حالة انعدام الأمن الغذائي بنسبة 2%.

وفي الآونة الأخيرة تأثر الأمن الغذائي من قيام الحرب الروسية الأوكرانية بشكل مباشر وهو ما سيتم تناوله في الصفحات التالية.

## تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي

الحرب في أوكرانيا لها تداعيات كبيرة على الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم من خلال التأثير على أسواق الحبوب والطاقة العالمية، نظراً للأدوار الرئيسية لكلا البلدين في أسواق الغذاء العالمية، وروسيا في تجارة الطاقة العالمية.

ويأتي الصراع في وقت احتياجات إنسانية غير مسبوقة، مع تداعيات تغير المناخ والصراعات وجائحة كوفيد-19 التي تدفع الملايين إلى الاقتراب من المجاعة، كما أن ارتفاع التضخم والديون القياسية يقيدان قدرة البلدان على مواجهة التحديات المتكررة. وهناك 44 مليون شخص في 38 دولة على حافة المجاعة، ومن المتوقع أن يؤدي الصراع إلى ازدياد العدد العالمي للأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بمقدار 8 إلى 13 مليون شخص في العام القادم، وأكثرهم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتليها قارة أفريقيا.





ارتفعت أسعار الغذاء والوقود الدولية بشكل حاد منذ بداية الصراع، مما يؤثر على أسعار المواد الغذائية المحلية وبالتالي على الوصول إلى الغذاء. وفي الوقت نفسه، تؤدي الزيادات في أسعار الحبوب والنفط إلى زيادة تكلفة عمليات برنامج الأغذية العالمي، مما يقلل من القدرة على خدمة المحتاجين ويزيد من أزمة الغذاء العالمية.

روسيا وأوكرانيا من أهم منتجي السلع الزراعية في العالم في قطاع الحبوب، حيث يصدرون 28% من الشحنات العالمية من القمح والقمح والبرسيم، و20% من الذرة. وكانت مساهمتهم في الإنتاج العالمي مهمة بشكل خاص لزيت عباد الشمس، حيث كان أكثر من نصف الإنتاج العالمي من البلدين خلال هذه الفترة. كما ينعكس تركيز الصادرات المرتفع الذي يميز أسواق السلع الغذائية على قطاع الأسمدة، حيث يلعب الاتحاد الروسي دور المورد الرئيسي للمجموعات الرئيسية الثلاث للأسمدة- النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم.

يعتبر الاتحاد الروسي وأوكرانيا من الموردين الرئيسيين للعديد من البلدان التي تعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية والأسمدة. ويقع العديد من هذه البلدان في مجموعة أقل البلدان نمواً، في حين ينتمي العديد من البلدان الأخرى إلى مجموعة البلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي. وبعض الدول كانت تعتمد بالكامل على الدولتين مثل إريتريا التي حصلت على كامل وارداتها من القمح في عام 2021 من كل من الاتحاد الروسي (53%) وأوكرانيا (47%).

تعد الزراعة هي العمود الفقري لاقتصاديات العديد من الدول النامية، والتي تعتمد غالبيتها على الدولار الأمريكي لاحتياجاتها من الاقتراض. على هذا النحو، فإن التقدير الدائم للدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى قد يكون له عواقب اقتصادية سلبية كبيرة على هذه البلدان، بما في ذلك قطاعات الأغذية الزراعية فيها. كما أن التخفيض المحتمل لنمو الناتج المحلي الإجمالي في أجزاء عديدة من العالم سيؤثر على الطلب العالمي على المنتجات الغذائية الزراعية مع عواقب سلبية على الأمن الغذائي العالمي. من المرجح أيضاً أن يؤدي انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تقليل توافر الأموال للتنمية، خاصة إذا زادت النفقات العسكرية العالمية.

إن الاضطرابات الناجمة عن الصراع في صادرات الأغذية من قبل الاتحاد الروسي وأوكرانيا تعرض أسواق الغذاء العالمية لمخاطر متزايدة تتمثل في تضيق التوافر وعدم تلبية الطلب على الواردات وارتفاع أسعار المواد الغذائية الدولية. وكان من المتوقع أن تصدر أوكرانيا ما يقرب من 6 ملايين طن من القمح بين مارس ويونيو 2022، بينما كان من المتوقع أن يقوم الاتحاد الروسي بشحن 8 ملايين طن أخرى خلال هذه الفترة. ولكن تم إغلاق الموانئ في أوكرانيا وفرض العقوبات الاقتصادية على الاتحاد الروسي مما يثير



التساؤلات حول ما إذا كانت هذه الصادرات ستتحقق بالفعل، حيث تم بالفعل تجميد ما يقدر بنحو 13.5 مليون طن من القمح و 16 مليون طن من الذرة في البلدين.

كما أن فجوات العرض الناتجة عن الصراع لها أهمية خاصة للمشتريين، وبالنظر إلى أهمية القمح كمواد غذائية أساسية، فقد تؤدي إلى زيادة بعض البلدان للواردات الآن من أجل تأمين الإمدادات خوفًا من أسواق القمح ستصبح أكثر إحكامًا وأن الأسعار سترتفع أكثر، وهذا من شأنه أن يضع ضغوطًا إضافية على الأسواق العالمية، ومن المتوقع أن ترفع فجوة العرض العالمية الناتجة الأسعار الدولية للأغذية والأعلاف بنسبة 8 إلى 22 في المائة فوق مستويات خط الأساس المرتفعة بالفعل.

تعود فجوة العرض أيضًا إلى عدم قدرة المزارعين في أوكرانيا على الاهتمام بحقولهم وحصاد محاصيلهم وتسويقها. فإن ما بين 20% و 30% من المساحات المزروعة بالمحاصيل الشتوية في أوكرانيا ستظل غير محصودة خلال موسم الحصاد الحالي، ومن الأكيد أن غلات هذه المحاصيل ستتأثر سلبًا بالصراع. وفي الاتحاد الروسي، قد تؤدي الخسارة في أسواق التصدير الناجمة عن العقوبات الدولية إلى انخفاض دخل المزارعين، مما يؤثر سلبًا على قرارات الزراعة المستقبلية، كما تؤدي العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاتحاد الروسي إلى تعطيل وارداته من المدخلات الزراعية، ولا سيما المبيدات الحشرية والبذور، التي تعتمد عليها الدولة اعتمادًا كبيرًا. مما يؤدي إلى زراعة أقل، وغلات أقل، ونوعية أقل، مما يعرض القطاع الزراعي الروسي والإمدادات الغذائية العالمية، بشكل عام، لمخاطر عديدة.

يعد الاتحاد الروسي لاعب رئيسي في سوق الطاقة العالمية، وتعد روسيا ثالث أكبر منتج للنفط الخام في العالم وثاني أكبر مصدر لها، كما أنها أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم. تعتمد الدول الأوروبية بشكل كبير على واردات روسيا من الغاز الطبيعي، حيث يتم توفير 32% من إجمالي استهلاكها من روسيا. وبسبب الصراع المستمر، ارتفعت أسعار النفط الخام إلى أعلى مستوى لها في 14 عامًا، كما أدى أيضًا إلى ارتفاع أسعار الغاز الأوروبية بشكل كبير، وتعطلت إمدادات النفط الروسية إلى الأسواق العالمية حتى قبل أن تفرض الدول الغربية عقوبات على صادرات النفط الروسية، حيث قللت تكاليف الشحن المرتفعة وعدم اليقين بشأن المشتريين المحتملين من رغبة التجار في طلب النفط من الموانئ الروسية.

ويمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة العالمية إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم من خلال زيادة التضخم المحلي، وتؤدي التكاليف المرتفعة للطاقة المستوردة إلى تقليل القوة الشرائية وإمكانية حصول الأسر الفقيرة على الغذاء، كما يؤدي الارتفاع الشديد في أسعار الوقود العالمية إلى زيادة أسعار الحبوب العالمية التي تتعرض لضغوط بالفعل، مما يؤدي إلى تفاقم التداعيات على الأمن الغذائي، حيث أن الزراعة كثيفة الاستهلاك للطاقة، لا سيما في المناطق المتقدمة، فتمتص الزراعة كميات كبيرة من الطاقة بشكل مباشر من خلال استخدام الوقود والغاز والكهرباء وبشكل غير مباشر من خلال استخدام



الكيمواويات الزراعية مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية ومواد التشحيم. وارتفاع أسعار الطاقة يجعل المواد الأولية الزراعية (خاصة الذرة والسكر والبطور الزيتية/ الزيوت النباتية) قادرة على المنافسة لإنتاج الطاقة الحيوية، وبالنظر إلى الحجم الكبير لسوق الطاقة بالنسبة لسوق الغذاء، فقد يؤدي ذلك إلى رفع أسعار الغذاء إلى مكافئات الطاقة الخاصة بهم.

ومع ارتفاع أسعار الأسمدة وغيرها من المنتجات كثيفة الاستهلاك للطاقة نتيجة للصراع، من المتوقع أن تشهد أسعار المدخلات الإجمالية دفعة كبيرة. ستترجم الأسعار المرتفعة لهذه المدخلات أولاً إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وفي نهاية المطاف إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية. كما يؤدي ارتفاع تكاليف المدخلات بدوره على حصاد الموسم المقبل، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية على المدى الطويل.

## تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي المصري

تعتبر مصر من أكثر الدول تأثراً من الحرب الروسية الأوكرانية نتيجة الاتصال المباشر بأمنها الغذائي بالاعتماد على استيراد الحبوب الغذائية بشكل رئيسي من الدولتين طرفي الصراع، حيث تمثل واردات القمح حوالي 62% من إجمالي استهلاك القمح مصر. أي أن مصر تستورد أكثر من معدل الإنتاج المحلي لها من القمح الذي يعد عنصر غذائي رئيسي، حيث يمثل نحو 35% إلى 39% من الأسعار الحرارية التي يتناولها المواطن. تستقبل مصر من الخارج ما يقرب من 13 مليون طن من القمح سنوياً لتكون أكبر مستورد للقمح في العالم. والجدول التالي يوضح كمية القمح التي اشترتها مصر من روسيا وأوكرانيا خلال الفترة 2014-2020:

العام	كمية القمح من روسيا (مليون طن)	كمية القمح من أوكرانيا (مليون طن)	مصادر أخرى (مليون طن)	الإجمالي من روسيا وأوكرانيا
2014	4.06	2.84	4.24	61.9%
2015	4.53	1.8	4.32	59.9%
2016	5.82	2.41	2.91	73.9%
2017	7.84	2.66	2.04	83.7%
2018	9.85	1.4	1.6	88.9%
2019	6.13	3.54	3.3	74.6%
2020	8.25	3.08	1.91	85.6%

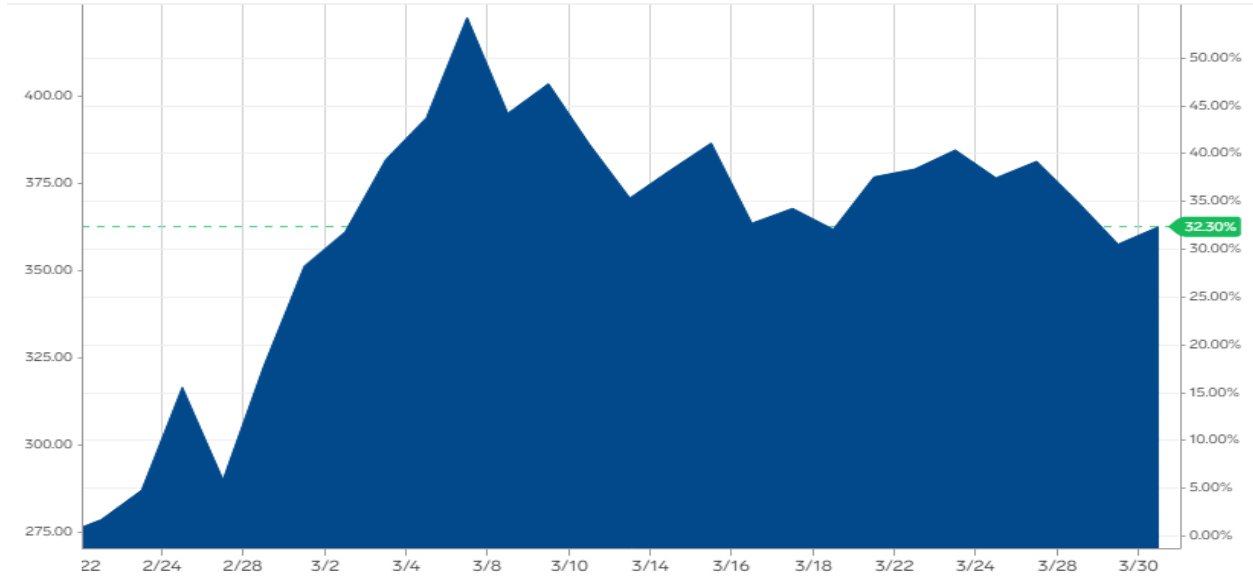
شكل رقم (1). المصدر: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.



ونستنتج من الجدول السابق أن مصر تعتمد في الآونة الأخيرة على واردات القمح الخارجية من روسيا وأوكرانيا حوالي 85%، وأن هذا المعدل أخذ في الزيادة. وبالتالي، عند نشوب الحرب مع اتخاذ روسيا وأوكرانيا قرارات بمنع تصدير القمح والحبوب والمواد الغذائية للخارج، وإغلاق الموانئ ومع فرض عقوبات دولية على روسيا، فإن الأوضاع الغذائية في مصر سوف تتأثر بالسلب. وتحسباً للاحتياجات، فإن فرص مصر محدودة في الحصول على القمح من دول أخرى مثل الأرجنتين أو الولايات المتحدة التي يتبقى لها فائضاً محدوداً للتصدير منه، وذلك لأنه قد يواجه الفشل بفضل ارتفاع تكلفة الشحن، والتنافس الدولي خاصة وأن الصين- طبقاً لعدة تقارير- منذ بداية العام الحالي سيطرت على نصف محصول القمح في العالم.

بالفعل فرضت بعض البلدان قيوداً على الصادرات استجابةً لارتفاع الأسعار، وفرضت مولدوفا وصربيا والمجر حظراً على تصدير بعض الحبوب، وشدت إندونيسيا ضوابطها على شحن الغلال. ومن المرجح أن تضيق هذه الاتجاهات، إلى جانب الاضطرابات في صادرات روسيا وأوكرانيا، المزيد من الضغوط التي ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار في المستقبل. حتى في ظل أكثر الافتراضات تفاؤلاً، ستظل أسعار القمح العالمية مرتفعة طوال عام 2022 ومن المرجح أن يستمر ذلك الاتجاه حتى عام 2023، بالنظر إلى القيود المفروضة على توسيع الإنتاج.

ومنذ اندلاع الحرب وبدأت موجات التضخم العالمية في أسواق الطاقة والغذاء بالارتفاع بشكل رهيب، حيث سجل أعلى سعر لطن القمح يوم 7 مارس إلى 422.5 يورو (ما يعادل 533 دولار) بارتفاع 40%، ثم بدأ في العودة للأتزان قليلاً، والشكل التالي يوضح أسعار الطن من القمح (باليورو) منذ بداية العمليات العسكرية 22 فبراير حتى نهاية شهر مارس:



شكل رقم (2): أسعار القمح في السوق العالمية. المصدر: Market Insider

تتفق الحكومة المصرية نحو 3 مليار دولار سنويًا على واردات القمح، وقد تضاعف الزيادة الأخيرة في الأسعار ذلك المبلغ تقريبًا لتصل إلى 5.7 مليار دولار، مما يهدد منظومة دعم الخبز البلدي في مصر، التي توفر 150 رغيف خبز بلدي مدعم شهريًا لملايين المستفيدين، وتتحمل الحكومة حوالي 90% من تكلفة الإنتاج بتكلفة سنوية تبلغ 3.24 مليار دولار. وتحتاج هذه المنظومة إلى حوالي 9 ملايين طن من القمح سنويًا - أي ما يقرب من نصف إجمالي استهلاك القمح في مصر وثلاثة أرباع واردات مصر من القمح.

وقد علق وزير التموين والتجارة الداخلية علي مصليحي على ذلك، بالقول: "سمعنا أرقام غير مسبوقة لأسعار القمح، وحركة البيع والشراء أصبحت محدودة بعد الموجة التضخمية"، وتابع: "لو انتهت الحروب الروسية الأوكرانية اليوم، فإن التأثير الذي حدث بسببها يحتاج عام ونصف على الأقل لاستيعابه".

علاوة على ذلك، ارتبطت أسعار النفط والغاز الطبيعي بما حدث في الحرب، خاصة وأن روسيا فاعل مؤثر في تصدير البترول والغاز الطبيعي وعضو في تحالف "أوبك+"، مما يضع عبئًا على موازنة الدولة المصرية في توفير المنتجات الغذائية من الخارج على المدى القريب. وقد أوضح رئيس الوزراء مصطفى مدبولي في تصريحاته بالقول أن: "كان ثمن برميل البترول 60 دولارًا، ومصر تستورد 100 مليون برميل في السنة لما كان ثمنها 60 دولار يصبح 60 مليار دولار في السنة أي 500 مليون دولار في الشهر، والآن مطالبين بـ 12



مليار دولار في السنة أى مليار دولار في الشهر. وهذا ضغط كبير جداً على العملة والدولة، لكن لو المواطن بدأ ترشيد الاستهلاك وعدم الانتقال والحركة غير الضرورية يساعدنا كدولة في ترشيد الكميات."

## حدود التحركات المصري

اتخذت الحكومة المصرية عدة قرارات للتصدي لتبعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أمنها الغذائي، بداية من حظر تصدير بعض الحبوب الغذائية خلال ثلاثة أشهر قادمة من ضمنها (الفول الحصى والمدشوش، والعدس، والقمح، والدقيق بجميع أنواعه، فضلاً عن المعكرونة بأنواعها). رغم أن ذلك قد يعرض الإحتياطي النقدي لمخاطر نتيجة منع التصدير وزيادة معدل التضخم الرئيسي الذي كان آخذ في الارتفاع خلال شهر فبراير الماضي (حيث وصل لأعلى معدل له 8.8%). ربما يكن ذلك في صالح المواطن لتأمين الحد الأدنى من الأمن الغذائي.

تباعاً وللتصدي للتضخم قام البنك المركزي المصري برفع قيمة الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس أي بنسبة 1%. فسرت لجنة السياسة النقدية في المركزي المصري القرار نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية الدولية الناتج عن المزيد من الاضطرابات في سلسلة التوريد بالإضافة إلى زيادة الشعور بالابتعاد عن المخاطرة زاد من الضغوط التضخمية المحلية وكذلك الاختلالات الخارجية. وأوضحت أنه حرصاً على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي تحقق، يؤكد البنك المركزي أهمية مرونة سعر الصرف لتكون بمثابة امتصاص للصدمات للحفاظ على القدرة التنافسية لمصر. وبالتالي، رفع سعر الفائدة سينعكس على رفع الحكومة سعر الفائدة على أدونات الخزنة بشكل تلقائي، الأمر الذي يؤدي إلى إيقاف التدفقات في الأموال الساخنة إلى الخارج، المقدر بنحو 26 مليار دولار في البنوك المصرية، وهذا يساعد على استقرار قيمة الجنيه المصري.

هناك سياسات متبعة منذ سنوات لحماية الأمن الغذائي المصري، خاصة توفير احتياطي من السلع الاستراتيجية. في الفترة الأخيرة زادت نسب الاحتياطي من القمح والأرز والزيت والسكر والبقوليات من 3 إلى 12 شهراً. قد يمكن الاحتياطي الاستراتيجي للقمح في مصر والتوريد المحلي هذا الموسم (10 مليون طن) من الثبات والاستقرار لمدة 6 أشهر قادمة، لكن يجب على الحكومة أن تتحرك سريعاً وإيجاد بدائل للاستيراد غير روسيا وأوكرانيا. وقد ألغت مصر مناقصة بعد أن سحبت عرضاً وحيداً للحبوب الفرنسية.

تحتاج مصر إلى أن تنوع مصادر وارداتها الغذائية على المدى القصير، ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي الإنتاج المحلي من القمح للسنة التسويقية 2021-2022، 9 مليون طن متري، أي أعلى بنسبة 1.12% فقط من العام السابق حيث بلغ إجمالي الإنتاج المحلي 8.9 مليون طن متري. يمكن أن تخفف هذه الإجراءات من



بعض الضغوط الملقاة على الاقتصاد المصري، ولكنها ستؤثر على الأرجح على العلاقات التجارية المصرية على المدى الطويل، وكذلك تحتاج مصر إلى البحث في خيارات تقليص الفجوة بين العرض المحلي والطلب.

تفكر الحكومة في استبدال الدعم التمويني العيني بالدعم النقدي للمواد الغذائية، لكن ذلك قد يعرض الكثير من الطبقات الفقيرة لخطر المجاعة في ظل ارتفاع أسعار السلع الغذائية، رغم أن بحث الدخل والإنفاق الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كشف عن تراجع نسب الفقر في مصر إلى 29.7% عام (2019-2020)، مقارنة بـ 32.5% عام (2017-2018). كما انخفضت نسبة الفقر المدقع (من لا يستطيعون تأمين احتياجاتهم من الغذاء) على مستوى الجمهورية إلى 4.5% عام (2019-2020) مقابل (2017-2018)، وهؤلاء معرضون إلى لمخاطر غذائية كبيرة عند حدوث أى ارتفاع في أسعار الغذاء عالمياً ومحلياً. فربما أمام الحكومة المصرية فرصة في استخدام بديل للقمح في إنتاج الخبز بالذرة لتعويض العجز في القمح.

## الخاتمة

تشكل الحرب الروسية الأوكرانية تحدياً كبيراً أمام الأمن الغذائي العالمي والمصري نتيجة الاعتماد المباشر على واردات القمح الروسي والأوكراني. ولقد اتخذت الحكومة المصرية عدة خطوات استباقية للتصدي للمخاطر التي قد تعرض الشعب للمجاعة والتضخم العالمي والمحلي. ورغم أن هذه الاحتياطات والتحركات قد تكون حلاً للأزمة على المدى القصير، إلا أنها الحكومة المصرية تحتاج إلى إيجاد العديد من البدائل والحلول لضمان مستوى آمن من استمرارية تحقيق الأمن الغذائي. ارتفع مركز مصر موقعين في مؤشر الأمن الغذائي لعام 2021 عن العام السابق، إلا أن تكلفة الحرب قد تؤثر على مؤشرات الأمن الغذائي (توافر الغذاء، والحصول عليه، والاستفادة منه) للعام الحالي 2022.